مقاطع من صلاح فضل

معن البياري

ليس من أعرافنا، نحن أهل الصحافة، أن ننجذب إلى أخبار أهل الأكاديميا والمشتغلين في اختصاصاتٍ معرفيةٍ ضيقةٍ، أو ينحصر شغلهم في دوائر علماء وباحثين وخبراء ومدرسيين، إلا إذا تأتّى لأحد منهم حضورٌ في المجال العام، وتوالت أخبارٌ له وعنه، تتجاوز العاديّ والمألوف عن نتاجاتٍ وبحوثٍ وإصداراتٍ له، ومشاركاتٍ في مناسباتٍ علمية، إلى ما هو غريبٌ أو شاذٌّ أو مثير أو درامي (أو مضحك؟)، وما إلى ذلك من صفاتٍ مثيلةٍ، تُغرينا، في مهنتنا، بالاهتمام بصاحب هذه الأخبار وما يفعله، وما يشيع بصدده. ولسنواتٍ طويلة، كان أستاذ النقد الأدبي والأدب المقارن في جامعة عين شمس، وفي غير جامعة أجنبية وعربية، صلاح فضل (82 عاما)، ذلك الدؤوب في درس نظريات النقد الأدبي ومناهجه، فكانت كتبٌ له عن الواقعية وعلم النص (و...) مصادر مهمة، تدلّ على اجتهاداتٍ نابهة لدى الباحث في الأندلسيات والأدب القديم والحديثة، الناقد بحسّ الذواق المتمكّن من أدوات تحليل النصوص وتفكيكها، حديثةٍ أو قديمة. وظل يطلّ على أعمالٍ إبداعيةٍ لأسماء جديدة، ولا تسمع من زملاء غير قليلين من عدة بلادٍ عربيةٍ أشرف فضل على أطاريحهم الجامعية إلا إعجابا به. بقيت هذه صورة صاحبنا سنوات، ناقد الأدب المكين، حتى إذا ما اختار أن يتجاوزَها إلى صورة المثقف صاحب الرأي في الشأن العام، في بلده مصر خصوصا، وبصدد الأسئلة المطروحة أمام الثقافة العربية الراهنة، صرنا أمام صلاح فضل عجيب. لا يكفّ عن إعلان مواقف تخصم من صفته ذلك الأستاذ الجامعي المتمهل، ليبدو متعجّلا في سيره إلى الإنتحار، عندما يتخلّى عن وظيفة النقد، وهو عارفٌ بها، إلى وظيفةٍ ملتبسة بالسلطة الغاشمة، المتجبّرة، بل والسلطة التافهة أيضا. صرت تُصادف له سلوكا تلو آخر يضطرّك إلى أن تتخفّف مما كنت عليها من مقادير الإعجاب به والتقدير له، اسما نقديا وأستاذا جامعيا محترما. ما يجعلك تسأل نفسك ما إذا كان الرجل مضطرّا إلى أن يصنع في نفسه ما يصنع. وتُحدّث نفسك، أحيانا، بأن من حق الرائد المبكر في الكتابة عربيا عن البنائية وعلم الأسلوب (وغيرهما) أن يأخذ الموقف السياسي الذي يريد، بل وله أن ينحاز إلى أي نظام سياسيّ يراه مقنعا له، غير أنه يذهب في هذا إلى قيعانٍ مخجلةٍ، لا يرضاها له ناقدوه.

من عجائب في أمر صلاح فضل أن كثرة أخباره باتت تماثل أخبار نجمات السينما الخفيفات، سيّما وأنه، بعد كل واقعة تخضّه، مستهجنة، يُطنب في بث الكلام تلو الكلام، عساه يفلح في إقناع مشاهديه وقرّائه ومستمعيه بسقطاته التي يقترب بعضها من الفضيحة. ومن جديد هذه أخيرا، رضاه بتعيين السلطة في مصر له قائما بأعمال رئيس مجمع اللغة العربية، بعد سقوطه في منافسته الانتخابية مع المرشّح حسين الشافعي (90 عاما)، أي بعد تجرّؤ النظام على نتائج انتخاباتٍ رضي فضل نفسُه المنافسة فيها، وفق أنظمتها. ليكتشف، بعد سقوطه، أنه لا تجوز ولايةٌ ثالثةٌ لرئيس تولى المنصب ولايتين متتاليتين. والمؤكد أن صاحبنا لو أنه يصدّق كلامه هذا لما بادر إلى المنافسة أصلا، وهو الذي يعرف أن رؤساء سابقين للمجمع انتخبوا لولايات ثلاث. ومؤسف، ومحزن، أن يذهب صلاح فضل إلى التحريض ضد منافسه الشافعي، بالحديث عن «هوًى إخواني» فيه، فالأدعى أن يترك هذه اللغة للمخبرين. أما استرساله عن «برنامج» العمل الذي سيوزّيه في رئاسته، التي ستستمر، بحسب قرار وزير التعليم العالي، حتى إجراء انتخاباتٍ صحيحة (!!)، فلا يمكن تلقيه بغير الإشفاق على صاحبه، فمهما فيه من وجاهة، فإن الصيغة الانقلابية التي وقعت لا تمنح أي كلام من هذا النوع الشرعية والمشروعية.

لم يكتف صلاح فضل بالخرس بشأن فظاعات التموين في سجون نظام عبد الفتاح السيسي، وبشأن تعديل الدستور الذي مدّد لرئاسة الأخير إلى ما شاء الله (كان صلاح فضل عضوا في لجنة الخمسين التي صاغت الدستور!)، وفي غير أمر وأمر شوهدت مصر فيها في البؤس الذي نرى، لم يكتف ببلع لسانه في هذا كله (وكثير غيره)، إنما ظل رديئا في الخصومة الفكرية والسياسية مع مخالفيه، وكان حاله يستثير الإشفاق على حاله، لما دعا الكتاب المصريين إلى مقاطعة قطر وجوائزها بزعم دعمها الإرهاب. وكم كان كاريكاتيريا وهو يسوّغ توصية لجنة برئاسته في مناقشة رسالة الموسيقار العراقي، نصير شمّة، للماجستير، بمنحه الدكتوراه عليها. وكم كان بالغ الخفة، إبّان عضويته في اللجنة الاستشارية لجائزة القذافي العالمية للآداب، ومقرّرا لها... تُراه هذا كله صلاح فضل نفسُه أم غير الذي كنا نعرف ونتابع ونقرأ أياما زمان؟

كيف توقف فرنسا المقاطعة الاقتصادية؟

مهنا الحبيل

هل انتهت مبرّرات الحملة التي أعلنتها الأوساط الشعبية الإسلامية ضد المنتجات والشركات الفرنسية؟ كلا..

ليس الأمر كذلك، والمركز الرئيسي لهذا الحديث يقوم على أن الموقف من مقاطعة المنتجات والأسواق الفرنسية هو اليوم حركة احتجاج، كحق مشروع لكل من يشعر بأن هذه الدولة أو تلك قد أساءت له ولمعتقداته ولكرامته الشخصية، فكانت كتبٌ له عن الواقعية وعلم النص (و...) مصادر مهمة، تدلّ على اجتهاداتٍ نابهة لدى الباحث في الأندلسيات والأدب القديم والحديثة، الناقد بحسّ الذواق المتمكّن من أدوات تحليل النصوص وتفكيكها، حديثةٍ أو قديمة. وظل يطلّ على أعمالٍ إبداعيةٍ لأسماء جديدة، ولا تسمع من زملاء غير قليلين من عدة بلادٍ عربيةٍ أشرف فضل على أطاريحهم الجامعية إلا إعجابا به. بقيت هذه صورة صاحبنا سنوات، ناقد الأدب المكين، حتى إذا ما اختار أن يتجاوزَها إلى صورة المثقف صاحب الرأي في الشأن العام، في بلده مصر خصوصا، وبصدد الأسئلة المطروحة أمام الثقافة العربية الراهنة، صرنا أمام صلاح فضل عجيب. لا يكفّ عن إعلان مواقف تخصم من صفته ذلك الأستاذ الجامعي المتمهل، ليبدو متعجّلا في سيره إلى الإنتحار، عندما يتخلّى عن وظيفة النقد، وهو عارفٌ بها، إلى وظيفةٍ ملتبسة بالسلطة الغاشمة، المتجبّرة، بل والسلطة التافهة أيضا. صرت تُصادف له سلوكا تلو آخر يضطرّك إلى أن تتخفّف مما كنت عليها من مقادير الإعجاب به والتقدير له، اسما نقديا وأستاذا جامعيا محترما. ما يجعلك تسأل نفسك ما إذا كان الرجل مضطرّا إلى أن يصنع في نفسه ما يصنع. وتُحدّث نفسك، أحيانا، بأن من حق الرائد المبكر في الكتابة عربيا عن البنائية وعلم الأسلوب (وغيرهما) أن يأخذ الموقف السياسي الذي يريد، بل وله أن ينحاز إلى أي نظام سياسيّ يراه مقنعا له، غير أنه يذهب في هذا إلى قيعانٍ مخجلةٍ، لا يرضاها له ناقدوه.

من عجائب في أمر صلاح فضل أن كثرة أخباره باتت تماثل أخبار نجمات السينما الخفيفات، سيّما وأنه، بعد كل واقعة تخضّه، مستهجنة، يُطنب في بث الكلام تلو الكلام، عساه يفلح في إقناع مشاهديه وقرّائه ومستمعيه بسقطاته التي يقترب بعضها من الفضيحة. ومن جديد هذه أخيرا، رضاه بتعيين السلطة في مصر له قائما بأعمال رئيس مجمع اللغة العربية، بعد سقوطه في منافسته الانتخابية مع المرشّح حسين الشافعي (90 عاما)، أي بعد تجرّؤ النظام على نتائج انتخاباتٍ رضي فضل نفسُه المنافسة فيها، وفق أنظمتها. ليكتشف، بعد سقوطه، أنه لا تجوز ولايةٌ ثالثةٌ لرئيس تولى المنصب ولايتين متتاليتين. والمؤكد أن صاحبنا لو أنه يصدّق كلامه هذا لما بادر إلى المنافسة أصلا، وهو الذي يعرف أن رؤساء سابقين للمجمع انتخبوا لولايات ثلاث. ومؤسف، ومحزن، أن يذهب صلاح فضل إلى التحريض ضد منافسه الشافعي، بالحديث عن «هوًى إخواني» فيه، فالأدعى أن يترك هذه اللغة للمخبرين. أما استرساله عن «برنامج» العمل الذي سيوزّيه في رئاسته، التي ستستمر، بحسب قرار وزير التعليم العالي، حتى إجراء انتخاباتٍ صحيحة (!!)، فلا يمكن تلقيه بغير الإشفاق على صاحبه، فمهما فيه من وجاهة، فإن الصيغة الانقلابية التي وقعت لا تمنح أي كلام من هذا النوع الشرعية والمشروعية.

لم يكتف صلاح فضل بالخرس بشأن فظاعات التموين في سجون نظام عبد الفتاح السيسي، وبشأن تعديل الدستور الذي مدّد لرئاسة الأخير إلى ما شاء الله (كان صلاح فضل عضوا في لجنة الخمسين التي صاغت الدستور!)، وفي غير أمر وأمر شوهدت مصر فيها في البؤس الذي نرى، لم يكتف ببلع لسانه في هذا كله (وكثير غيره)، إنما ظل رديئا في الخصومة الفكرية والسياسية مع مخالفيه، وكان حاله يستثير الإشفاق على حاله، لما دعا الكتاب المصريين إلى مقاطعة قطر وجوائزها بزعم دعمها الإرهاب. وكم كان كاريكاتيريا وهو يسوّغ توصية لجنة برئاسته في مناقشة رسالة الموسيقار العراقي، نصير شمّة، للماجستير، بمنحه الدكتوراه عليها. وكم كان بالغ الخفة، إبّان عضويته في اللجنة الاستشارية لجائزة القذافي العالمية للآداب، ومقرّرا لها... تُراه هذا كله صلاح فضل نفسُه أم غير الذي كنا نعرف ونتابع ونقرأ أياما زمان؟

العراق والخليج... النيات الطيبة لا تكفي

إياد الدليمي

لا يبدو أن العراق قادر على طي صفحة علاقاته المعقدة مع دول الخليج، والسعودية خصوصا، فعلى الرغم من تصريحات إيجابية تصدر عن بغداد من وقت إلى آخر، تدل على نيات طيبة، إلا أنها تبقى بلا عمل. وفي السياسة، ليست الأعمال بالنيات، فما بالك إن كانت هذه السياسة بين دول عربية متجاورة غنية بالنفط وغنية بالخلافات التاريخية أيضاً. لم تستقر العلاقة بين العراق وأغلب دول الخليج، منذ نيل تلك الدول استقلالها، ففي وقت كان العراق عضواً فاعلاً في المجتمع الدولي في الستينيات، كانت هذه الدول تسير بخطى حثيثة إلى نيل استقلالها، ومحاولة اللحاق بالمجتمع الدولي، غير أن الأيام كانت كفيلة بتغير الحال، فبينما استطاعت دول الخليج من الطفرة النفطية التي غيرت كثيرا من معالمها، وقادتها إلى صدارة دول العالم في التنمية، كان العراق يرزح تحت حكم أنظمة شمولية قادته من حروب إلى حصار ثم احتلال. ولعل أكبر تكسّات العراق تمثلت بغزوه الكويت، وما تبع ذلك من قطيعة خليجية طالت أكثر عقد، انتهت باحتلال العراق، بدعم ودفع دول خليجية بعينها، للتخلص من عبء طاقتها الكهربائية المصدّرة له، وليس هناك أقرب من السعودية الراغبة بدخول السوق العراقية المتعطشة والكبيرة جداً. ولكن الاستثمار السعودي، من وجهة نظر القوى والأحزاب والمليشيات المؤيدة لإيران، استعمار، على ما قال رئيس ائتلاف دولة القانون، رئيس الوزراء الأسبق، نوري المالكي، رجل إيران القوي في العراق، وسيكون هذا الاستثمار بمثابة فرصة للمليشيات موالية لإيران، لإيجاد هدف جديد لها ولعملياتها المسلحة.

(كاتب وإعلامي عراقي)

بايدن والربيع العربي والإسلاميون

محمد أبو رمان

أحد أبرز الخاسرين من فوز المرشح الديمقراطي، بايدن، في الانتخابات الرئاسية الأميركية، أخيراً، الأنظمة الرسمية العربية التي ربطت مصالحها وسياساتها بإدارة الرئيس ترامب، ليس فقط على صعيد المصالح الإقليمية، بل أيضا على صعيد السياسات الداخلية، بخاصة ما يتعلق بالمسار الديمقراطي، بعد حقبة الربيع العربي.

وإذا كانت حقبة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما تعتبر الأسوأ للأنوقراطيين العرب، وأنهم بأنه ضحى بحلفاء أميركا (الرئيسين السابقين المصري حسني مبارك والتونسي زين العابدين بن علي)، ونسف جسور الثقة بين أميركا والنظم العربية الحليفة، مع رياح الربيع العربي، إلا إنّ أوباما نفسه تخلّى لاحقاً عن هذه السياسة، وغضّ الطرف عن الثورة المضادة (تم تصميمها من النظام الرسمي العربي لدفن الحلم الشعبي بالديمقراطية) وإعادة ترميم «السلطوية العربية»، بخاصة بعد مقتل السفير الأميركي في بنغازي (سبتمبر/ أيلول 2012). إذ اعتبرت تلك الحادثة الإرهابية بمثابة نقطة تحوّل في السياسات الأميركية حينها، ثم تراجعة عن التدخل في سورية، ما أدى إلى تغيير ميزان القوى لصالح النظام السوري.

على الرغم من أنّ التحول في السياسة الأميركية لن يكون كبيراً، فإنّ العودة، في الحدّ الأدنى أيضاً، إلى السياسات الأميركية التي تقيم وزناً، ولو بمنزلة ثالثة أو رابعة، للديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة في الإعلام والحكم الرشيد .. إلخ، كما كانت عليه الحال في مراحل سابقة، كفيلٌ بوقف التدهور الملحوظ الكبير في مسار الحالة الديمقراطية العربية، منذ عام 2016.

تاريخياً، كانت هنالك حساسية أميركية تجاه مسائل حقوق الإنسان والحريات العامة والإعلامية، نجحت فيها ممارسة ضغوط متباينة، سمحت بقدر من الهامش الديمقراطي والحقوقي، ووضعت فرامل لتفشّي الاستبداد والهيمنة المطلقة للحكومات العربية. نعم لم تكن تلك الضغوط تصنع تغييراً جوهرياً، لكنّها منحت هامشاً من المناورة، وحدوداً تقف عندها السياسات السلطوية. اختفت تلك المعايير تماماً خلال حقبة ترامب، ما جعل قيود في فعل ما تريد داخلياً، بمباركةٍ من الإدارة الأميركية، وعجز أوروبي عن فعل أي شيء مؤثر وفعّال، وهي الحالة التي ستتعدّل جزئياً وستُفتح مربعات جديدة أمام النشطاء الإصلاحيين والديمقراطيين، لمقاومة السياسات الاستبدادية. ستكون تلك النتيجة أكثر وضوحاً، على صعيد المجتمع المدني، فالإدارات الأميركية، الديمقراطية تحديداً، تهتم بتقوية المجتمع المدني، وبمنحه مساحات واسعة للعمل والنشاط، وتعطي قيمة سياسية لنشطائه، وتعتبره (المجتمع المدني) بمثابة الذواة الممكن أن ينمو منها التيار الليبرالي الديمقراطي العربي، وهو الحاضنة الأقوى قوةً لتبنّي حقوق المرأة والحريات الإعلامية، لذلك لن يكون سهلاً على الحكومات العربية القيام بما تشاء، بلا حسيب أو رقيب، كما كانت الحال خلال عهد ترامب، على صعيد الإسلام السياسي، قد لا يبدو الفرق كبيرا أيضاً، لكنّه مؤثر، فترامب كان يدفع بقوة إلى تصنيف الإسلام السياسي، بالوانه كافة، في خانة الحركات الإرهابية، ولو نجح في الانتخابات لأكمل المهمة حتى النهاية، وهو الأمر الذي كان يجمعه مع أنظمة عربية عديدة جعلت من الحركات جميعاً، من حزب النهضة في تونس إلى العدالة والتنمية في المغرب (برأس أحد قادته سعد الدين العثماني الحكومة)، وصولاً إلى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وكأنها كتلة صمّاء واحدة وحركات متشابهة ومتشاكلة. وكالعادة، أعيد توظيف هذه الحركات كفزّاعة لمعانقة المسار الديمقراطي، بدعوى أنّ الديمقراطية ستنتج حكماً إسلامياً، سيتحوّل، مع مرور الوقت، إلى «نظام فاشي». وبالتالي، ستؤدي الديمقراطية إلى عكس قيمها تماماً. وطالما أنّ لهذه الحركات حضور في اللعبة الديمقراطية وتستطيع المنافسة، فإنّ الديمقراطية، وستبقى هنالك حساسية أميركية عموماً تجاه الحركات الإسلامية، وشكوك حول اجندتها، إلّا أنّه على الأغلب لن يستمر على الأجندة نفسها لدى الرئيس ترامب. وستميّز إدارته بين الحركات التي تأخذ المسار الديمقراطي وتلك التي تتخذ المسار المتشدّد، وستفتح قنوات تواصل معها، ولن تدفع باتجاه اتهامها جميعاً بالإرهاب، ما يفقد السلطوية العربية ديناميكية مهمة من ديناميكيات ضرب المسارات الديمقراطية والحركات العامة في الداخل، بذريعة «البعبع الإسلامي». وعلى الأغلب، أيضاً، يحتفظ الرئيس بايدن بجزء كبير من الخلاصات المهمة التي وصلت إليها إدارة الرئيس أوباما، التي رسمت، في المقال الشهير في مجلة أتلانتيك بعنوان «عقيدة أوباما» (The Obama Doctrine)، التي كتبها جيفري غولد بيرغ، وقدّم فيها مجموعة مهمة من الأفكار، من بينها تحميل الأنظمة السلطوية العربية مسؤولية كاملة عمّا آلت إليه أحوال الدول والمجتمعات العربية.

(كاتب ووزير أردني سابق)

> هنالك مصالح تقليدية معروفة تتغلب في حسابات الأميركيين على القيم المثالية

كاريكاتير عماد حجاج

هنيئاً للنظام السوري بائتلافه المعارض

عمار ديوب

أصدر ائتلاف قوى الثورة والمعارضة السورية قراراً، يوافق فيه على آية انتخابات «رئاسية أو برلمانية أو محلية» ستجري في سورية، أي على أيّ انتخابات يجريها النظام الحالي، وأرفق قراره الثوري بأن المقصد منه «نشر الوعي» بأهمية الانتخابات، ولتمكين «الائتلاف» من آية منافسةٍ مستقبلية. وكي لا يبدو الأمر شرعنة لانتخابات النظام الرئاسية في العام 2021، أشار القرار إياه بأنه سيشترك بانتخاباتٍ، تتوفر فيها «بيئة آمنة، وتحت إشراف الأمم المتحدة ووفق بيان جنيف 1 والقرار 2254». وبذلك يتوهم قادة الائتلاف (الفطاحل) استغباء الناس، وتبرئة ذممهم، وأنهم ما زالوا على العهد معارضين للنظام وممثلين للثورة!

أولاً، كان القصد من تشكيل الائتلاف توسيع مشاركة القوى السياسية المعارضة، وبديلا عن المجلس الوطني السوري (المتطرف)، ولكنه، وبمضي الوقت، فقد كل أهميته، ولم يعد له دور ثوري، وأصبح قراره كاملاً بيد الأتراك، ويهيمن عليه الإخوان المسلمون بصفة خاصة، وهؤلاء كعادتهم، يدفعون شخصياتٍ سياسية لتتبوأ المناصب الأساسية.

ومع الرئيس السابق للائتلاف، أنس العبدة، كان الأمر أكثر وضوحاً، فالرجل ليس إخوانياً حالياً، ولكنه ليس بعيداً عنهم. وهناك شائعة تؤكد أن «الإخوان» عادة ما يشكلون تنظيمات رديفة لهم، كي يصلوا إلى المؤسسات الحكومية أو المعارضة باوسع تمثيل، وهي قضيةٌ ليست مقتصرة عليهم، وهناك قوى سياسية كثيرة تفعل الشيء ذاته في العالم؛ لا يختلف الأمر مع رئيس الائتلاف الحالي، نصر الحريري، والقرار المتضمن تشكيل «المفوضية العليا للانتخابات».

ثانياً، لم يلتفت قادة «الائتلاف» إلى الانتقادات التي وجهت لممارساتهم من قبل، وبسبب قلّة الالتفات هذه، غادرته معظم القوى والشخصيات السياسية، ليصبح، كما سبقت الإشارة، إخوانياً، وهذا مثال سيئ للإخوان المسلمين في التعامل مع أطراف المعارضة الأخرى، ويمثل استبداداً، ليس بعيداً عن عقلية السلطة الحاكمة، وربما يعتقد الإخوان أنهم التنظيم الوحيد المعارض للنظام، والقادر على الشراكة معه كذلك، وهذا مضمون التسريبات أخيرا عن اجتماعات بين روسيا وتركيا، ويؤكد أن طبخة سياسية يعدُّ لها، بين الدولتين، مفادها تشكيل حكومة جديدة، من المعارضة والنظام، وبقيادة الرئيس بشار الأسد، وتتضمن السماح له بالترشّح مرة واحدة من جديد، ربما الأدق القول لحكم سورية سنوات جديدة. وينسب التسريب لقراس طلاس، وهو ينسجم مع كلام للرئيس السابق للمكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، خالد مشعل، ويوضح فيه أن الإخوان كانوا مستعدّين للشراكة مع النظام، لو قبل بهم في العام 2011، ولكنه رفض المقترح، حيث أضحت بيئة عدائية متحفزة ضد الإسلام، ولن يطلب أحد إقناع اليمين أو الكارهين للرسالة واتباعها، بالتلطف في آرائهم، وإنما في احترام الضمير العام للمسلمين، وهي مواقف أدركها مسؤولون غربيون بعد كارثة باريس ضد المسلمين، ونأوا بأنفسهم عن هذه الحفرة الخطيرة لإذكاء الكراهية، على الرغم من أن بلدانهم تعرّضت لعمليات عنفٍ مدانة، وهو بالضبط عكس ما قام به الرئيس الفرنسي، فهذا التصحيح مسؤولية باريس.

الأمر الثاني الثقات فرنسا إلى حقوق شعبها، من مواطنيها المسلمين والمقيمين، ووقف حملة الإسلاموفوبيا عليهم التي أضحت الدولة شريكاً رسمياً فيها أخيرا، بعد أن حظرت المؤسسات المدنية الحقوقية المقاومة لعنصريتها، حينها يكون هنا بابٌ واضحٌ لكي تصلح باريس طريق التواصل الذي دمرته. وهو تواصل في الضفة الأخرى للمسلمين، وحركة الرأي ودعاة التعايش الإنساني في الفكر الإسلامي، والعلمانيّ العربي المعتدل، يحتاج إلى جهود ذاتية. وصحيح أن ذلك يتطلب منابر تمتلكها دول، غير أن ذلك لا يمنع أن نسعى إلى المرابطة في إعادة التأسيس الفكري الحضاري، للوطن العربي وحاضر العالم الإسلامي، ونُنمي مشاعر الوعي العالمية، وقبل ذلك رسالة الأخلاق في داخل مجتمعاتنا المنكوبة، بتخلف قيمي خطير، لن تُصلحه مقاطعة الغرب ولا ملاعنته، فالعودة دوماً إلى مفاهيم ضد المسلمين، وإن كارثة باريس مسؤولون غربيون بعد كارثة باريس ضد المسلمين، ونأوا بأنفسهم عن هذه الحفرة الخطيرة لإذكاء الكراهية، على الرغم من أن بلدانهم تعرّضت لعمليات عنفٍ مدانة، وهو بالضبط عكس ما قام به الرئيس الفرنسي، فهذا التصحيح مسؤولية باريس.

الأمر الثاني الثقات فرنسا إلى حقوق شعبها، من مواطنيها المسلمين والمقيمين، ووقف حملة الإسلاموفوبيا عليهم التي أضحت الدولة شريكاً رسمياً فيها أخيرا، بعد أن حظرت المؤسسات المدنية الحقوقية المقاومة لعنصريتها، والحقيقة هذا جوهر النقاشات المستمرة، وبدءاً من آسنانة وسوتشي واللجنة الدستورية. وأخيرا، مسألة الانتخابات كذلك، وبالتالي تهميش كل ما يخص المعارضة والثورة. وإن «الائتلاف» بذلك يتخلى عن آية اشتراطات كانت المعارضة تؤكدها، أي الإفراج عن المعتقلين مثلاً، أو عودة المهجرين، وسواهما.

وخامساً، سيكون مصير الانتخابات مثل نتائج مسار آستانة وسوتشي واللجنة الدستورية، أي شطب «الائتلاف»، والإخوان المسلمين أيضا، ولكن مشكلة النظام أنه صار أداة بيد الروس، وهؤلاء لا يمكنهم السيطرة على سورية من دون تركيا، حيث تواجه روسيا أميركا وإيران وإسرائيل. ومن هنا حاولتْ تحليل مبرّرات إصدار ذلك القرار، وفيه تحفيز لروسيا بالضغط على النظام لقبوله، والسير في حلّ سياسي، يوضع مضمون التسريبات أخيرا عن اجتماعات بين روسيا وتركيا، ويؤكد أن طبخة سياسية يعدُّ لها، بين الدولتين، مفادها تشكيل حكومة جديدة، من المعارضة والنظام، وبقيادة الرئيس بشار الأسد، وتتضمن السماح له بالترشّح مرة واحدة من جديد، ربما الأدق القول لحكم سورية سنوات جديدة. وينسب التسريب لقراس طلاس، وهو ينسجم مع كلام للرئيس السابق للمكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، خالد مشعل، ويوضح فيه أن الإخوان كانوا مستعدّين للشراكة مع النظام، لو قبل بهم في العام 2011، ولكنه رفض المقترح، وطرد «حماس» لاحقاً من سورية؛ ثالثاً، يأتي قرار «الائتلاف» استجابة للتنسيق التركي الروسي، الهادف إلى إغلاق الطريق على سياسة أميركية جديدة، تهدف إلى إنهاء أي وجود لحزب العمال الكردستاني في شمال سورية، والتقريب بين تركيا وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) والحزب الديمقراطي (بي يو دي)، وبما يشكل معارضة جديدة، كردية وعربية، من «قسد» و«الائتلاف»، وتكون مرجعيتها القرارات الدولية، وتحديداً 2254، وحشر روسيا في زاوية ضيقة. ربما ليس الأمر كذلك بالضبط، ولكن قرار «الائتلاف» يمثل موقفاً تركيا ولصالح التنسيق بين تركيا وروسيا، سيما أن الدولتين تسارعان الزمن قبل مجيء الرئيس الأميركي الجديد، جو بايدن، والذي سياسته مختلفة عن سياسة سابقه ترامب، فيما يخص التشدّد إزاء كل من تركيا وروسيا، وبالتالي سيدعم «قسد»، وسيضغط على المعارضة لإقرار سياسة جديدة، تبتعد عن تركيا.

رابعاً، سيكون النظام الذي طالما رفض المعارضة المتشدّدة سعيداً بقرار «الائتلاف»، وسيفهمه كما هو بالضبط، وبعيداً عن تفسيرات بعض قادة «الائتلاف» القرار، وذلك بسبب الرفض القوي من المعارضة للقرار، أي استعداد «الائتلاف» للمشاركة في الانتخابات المقبلة، وبالتالي تعترف بالثورة ضده، والأخيرة إرهاب فقط؛ وأن المعارضة راغبة فقط في المشاركة السياسية، وهذا يتطلب عملية سياسية، تنظم العلاقة بين النظام و«الائتلاف». والحقيقة هذا جوهر النقاشات المستمرة، وبدءاً من آسنانة وسوتشي واللجنة الدستورية. وأخيرا، مسألة الانتخابات كذلك، وبالتالي تهميش كل ما يخص المعارضة والثورة. و«الائتلاف» بذلك يتخلى عن آية اشتراطات كانت المعارضة تؤكدها، أي الإفراج عن المعتقلين مثلاً، أو عودة المهجرين، وسواهما.

وخامساً، سيكون مصير الانتخابات مثل نتائج مسار آستانة وسوتشي واللجنة الدستورية، أي شطب «الائتلاف»، والإخوان المسلمين أيضا، ولكن مشكلة النظام أنه صار أداة بيد الروس، وهؤلاء لا يمكنهم السيطرة على سورية من دون تركيا، حيث تواجه روسيا أميركا وإيران وإسرائيل. ومن هنا حاولتْ تحليل مبرّرات إصدار ذلك القرار، وفيه تحفيز لروسيا بالضغط على النظام لقبوله، والسير في حلّ سياسي، يوضع عليه طاولة التفاوض، وتُجبَر أميركا على العودة إليه، أي تشكل حكومة مشتركة من «الائتلاف» والنظام، وبالتالي شطب «قسد»، وانسحاب الأميركان، والإيرانيين والأتراك كذلك.

سادساً، مسار روسيا الجديد هذا ليس مستساغاً من الأميركان. وتعمل المؤشرات الأميركية على تعزيز نفوذها في شمال سورية، وعدم تهميش الأكراد، بل وضع العرب إلى «قسد» بشكل جاد، وهناك القواعد العسكرية الأميركية، والتي تناخذ صفة الديمومة أكثر فأكثر. مصلحة «الائتلاف» في العودة إلى استقلاليته، وبعيداً عن الضغوط التركية، والتي ترسم سياساتها وفقاً للتنسيق مع الروس.

وبالتالي، يعمل «الائتلاف» مع النظام، عبر ذلك التنسيق. استقلاليته مرتبطة بخروج جسده الأساسي من تركيا، وهو ما أشير إليه بالذهاب إلى أوروبا من قبل، في سياق التنسيق التركي الروسي، ليس لـ «الائتلاف» أي وجود، وعكسه النظام، وإن كإدارة سياسية، حيث هو من شرعن وجود الروس، وهو من يضمن تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعت معه.

ولهذا الاعتبار بالذات، لن يتخلى عنه الروس أبداً، وبالتالي إجراء انتخابات 2021، وشرعنة الاتفاقيات، ستكون مسألة غير قابلة للتراجع عنها في المستقبل. ودور الائتلاف بالمشاركة في الانتخابات يكمن هنا، أي شرعنة الوجود الروسي.

سابعاً، تؤكد السياسة الأميركية، وقد وصلت سورية إلى رسم شبه نهائي للنفوذ، ضرورة العودة إلى القرارات الدولية، واعتبار «قسد» شريكة في أي مفاوضات مستقبلية، وهي تمثل مصالحها. وبالتالي، هناك ضرورة لتنسيق الجهود الدولية بين أميركا وتركيا وروسيا، فهل تتسع الرؤية الروسية الضيقة، وتبتعد عن أوهامها أن الأميركان سيغادرون سورية، وأن «قسد» سيتم شطبها!

هنيئاً للنظام بمعارضات كهذه؛ فكما هو قراره ليس بيده كذلك هي. أما أفق تسوية الوضع السوري، وبغياب السوريين، نظاماً ومعارضات، فمتعلق بالتوافقات بين تركيا وروسيا وأميركا أولاً، ثم إيران وإسرائيل، فهل اقتربت الطبخة السورية من الاستواء؟ مع الرئيس الأميركي المرتقب، جو بايدن، ربما ستكون هناك توافقات كبرى هنا وهناك. وقبل وصوله إلى الحكم، ربما تتحرّك روسيا، وتفرض حلاً سياسياً، تستقبله به حينما ينتقل إلى البيت الأبيض!

الاحتمالات بأكملها قابلة للتحقق، بما فيها احتمال غياب أي تغيير في السياسات الدولية إزاء الوضع السوري، وترسيخ مناطق النفوذ أكثر فأكثر، والخطورة أن يصل ذلك إلى مرحلة يقارب فيها التقسيم، ولن يناله، ولكن ربما التفتيت، وهنا الطامة الكبرى.

(كاتب سوري)

> جاء قرار «الائتلاف» استجابة للتنسيق التركي الروسي الهادف إلى إغلاق الطريق على سياسة أميركية جديدة

قميص المصالحة الفلسطينية

عيسى الشعيبي

على خلفية الإعلان عن عودة العلاقة غير المتكافئة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل إلى سابق عهدها، بكل ما تنطوي عليه هذه العلاقة من إشكالاتٍ واختلالاتٍ تثير الحفيظة وتؤجج الخلافات، وما تسبّب به شقّها الأمني، خصوصاً، من مشاعر قهر واستلاب، على هذه الخلفية، يجد المرء نفسه في توافق شبه تام مع قناطير النقد والقدح والذم التي انهالت على رأس «حليمة» عندما عادت هذه المسكينة إلى عادتها القديمة، من دون التشاور مع أهل بيتها، أو الاتعاظ من تجاربها، بل وحتى من غير أن تبرّر فعلتها المفاجئة هذه أمام شركائها في الهمّ والغم. يفرض هذا الاستدراك نفسه، أولاً لمنع سوء الفهم، وثانياً لوضعه جنباً إلى جنب، مع فضيلة التحفظ الموضوعي والاتزان، إزاء ما شاب خطاب بعض المصدومين والغاضبين من لغةٍ اتهاميةٍ حادّة، بلغت سقوف مفرداتها حد التخوين والتكفير، على نحو أعاد إلى الذاكرة الغضّة مشهد الحرب الكلامية الضارية التي نشبت داخل الأوساط الفلسطينية المتلاعة إزاء فداحة الثمن المدفوع غداة الوقوف، قبل 27 سنة، على إكراهات اتفاق أوسلو ونواقصه، لا سيما وأن كأس القوم المخذولين، حتى تاريخه، لا يزال على حاله، طافحً بالمرارة الشديدة، ومترعً بالألم وخيبة الأمل. وهكذا، بدا كل هذا اللوم الجارف لعودة تلك العلاقة البغيضة في محله تماماً، وله ما يسوّغه بقوة، وربما كان هذا النقد الصحي مطلوباً بالضرورة الموضوعية، ومن لزوميات الحياة اليومية لشعب مكافح، تتسم نخبُه بالحيوية، والفعالية النوعية، والتعدّدية السياسية، وذلك كله لو لم يتم إقحام مسألة المصالحة على خط النقاش المحتدم حول العودة المشؤومة لتلك العادة القديمة، وتحميل حليمة المسكينة وزر إضاعة فرصة رأب الصدع الضيئة، تلك التي كثيراً ما بدت قاب قوسين وأدنى، إلا أنها ظلت تستعصي على المنال، تنتكس فجأة، وتأبى التقدّم ولو خطوة واحدة. إذ يمكن التعاطي مع معظم الانتقادات ضد العودة إلى مربع التنسيق الكريه، بكل تفهم للمقاصد النبيلة، وللبواعث النضالية، والانفعالات الوطنية، كما يمكن أيضاً غض الطرف عن المواقف الرافضة أصلاً، والمتشكّكة مسبقاً بكل خطوةٍ تقدم عليها السلطة الفلسطينية، حتى وإن أتت بمفاتيح يافا وعكا والله، إلا أن الأمر الوحيد الذي لا يمكن القبول به، بل ورفضه بالبند العريض، هو هذا الاستخدام المفرط لمفهوم المصالحة، أداة لتسجيل النقاط ولي الذراع، ناهيك عن توظيفها بإفراط كلما «دقّ الكوز في ال

الصحراء... الحرب آخرها الكلام

عبد الحميد اجماهيري

اعتاد العرب أن يرددوا، من وحي أثرهم الأدبي والقيمي، أن «الحرب أولها الكلام»، في تكرار دائم لما قاله نصر بن سيار الليثي الكناني، آخر ولاة الأمويين على خراسان، حين أنشد: «إن النار بالعودين تُذكى/ وإن الحرب مبدؤها كلام...».

وكذلك يبدو المشهد في الجزء الجنوبي من المحيط المغاربي، في الصحراء المغربية. ومن يقرأ بيانات الجبهة الانفصالية (بوليساريو)، ويتابع الصحف الجزائرية، أو إذاعات الجارة الشرقية للمغرب وتلفزاتها، يكاد يخرج بنتيجة واحدة، أن حربا ضروسا تجري في الإقليم الجنوبي للمغرب، تُستعمل فيها كل الأسلحة الفتاكة. وحقيقة الأمر أبعد من ذلك بكثير للغاية، من منظور الطرف الآخر، الأساس في هذه المعادلة هو المغرب. فيما الأمر بالنسبة للرباط يتعلق بعملية مدنية، تأمينية، قام بها الجيش المغربي لإعادة الوضع إلى أصله، في منطقة الكركرات، المعبر البرّي الوحيد الذي يربط بين المغرب وموريتانيا وباقي دول الغرب الأفريقي وأفريقيا جنوب الصحراء.

الوقائع معروفة بطبيعة الحال، لكن السؤال: لماذا رفعت الجزائر، الحاضنة الدبلوماسية والترابية والمالية والجيو - اسراتيجية للبوليساريو من نبرة الحِرابَة، في حين يلزم المغرب، الذي يتحكّم ميدانيا في الواقع، الهدوء والتروي؟ الجواب بسيط، لأن طرفا يقرأ تطوّرات الواقع بما هي إيجابية له، في حين يرى الطرف الآخر أن البساط يسحب منه، دوليا واستراتيجيا، ولم يعد له تأثير على مستجدّات الملف، ويريد تحريكه بأدبيات الحرب والطبول. التوقيت أولا: يعدّ شهر أكتوبر/ تشرين الأول الموعد السنوي لدى مجلس الأمن، لإصدار قراراته بشأن الصحراء، من جهة تجديد بعثة الأمم المتحدة في الصحراء (المينورسو)، ثم إقرار الخطة المستقبلية للنزاع في المنطقة. وقد اعتادت المنطقة، والصحراء خصوصا، أن تعرف تسخيناتٍ للتأثير على قرارات الدول الكبرى، وهو ما بدأ يحدُث انطلاقا من العشرين من أكتوبر 2020. فيه، استقدمت «بوليساريو» مجموعة من النساء والشباب، تحت ذريعة المجتمع المدني، محاطين بمجموعة من المسلحين. وكان الانطباع العام أن هذه التحرّكات تدخل في التمرين الاعتيادي مع مطلع شهر أكتوبر، وستنتهي بمجرّد صدور القرار.

صدر القرار الأممي، واعتبرته المملكة انتصارا محقّقا، لأنه كرّس منعطفا تاريخيا، واستراتيجيا كبيرا في الصراع، وفي طبيعته ومنتهاه وفي أولياته. ومن ذلك أن قرار مجلس الأمن 2548 لم يتحدّث عن شيء اسمه الاستفتاء، مزكيا بذلك قرار السنة الماضية والتي قبلها، إضافة إلى ذلك وضع مكانه تدبير الملف «بالموائد المستديرة»، فسقطت قاعدة أساسية في المنظومة التي دافعت عنها «بوليساريو»، ورعتها الجزائر قرابة 45 سنة.

العنصر الثاني الجديد ترسيم دولة الجزائر طرفا أساسيا في المفاوضات، للمرة الثانية على التوالي، في تحوّل عميق، طالما طالب به المغرب، وهو أن النزاع ليس ثنائيا، بين المغرب والانفصاليين في شخص «بوليساريو»، بل هو نزاع إقليمي للجزائر فيه مسؤولية كبيرة للغاية، بحسب الرسالة التي وجهها ملك المغرب، محمد السادس، إلى الأمين العام أنطونيو غوتيريس في مارس/ آذار 2018، أن الجزائر «تحتضن وتمول وتدعم وتسلح». .. وهكذا جاء القرار الجديد متحدّثا عن الأطراف الرئيسية في النزاع، إضافة إلى المغرب و«بوليساريو»، هناك الجزائر وموريتانيا.

يتعلق التحول الثالث والجوهري بنهاية النزاع، وكيف يجب أن يكون الحل، ففي الحين الذي قامت فيه الأطروحة الانفصالية على استفتاءٍ يقود إلى تقرير المصير، بما هو قيام دويلة في الفاصل الترابي بين المغرب وموريتانيا، تحوّلت الأطروحة المركزية لدى مجلس الأمن والأمم المتحدة إلى حل سياسي سلمي، براغماتي متوافق عليه من جميع الأطراف. مع تنويه خاص بمقترح الحكم الذاتي المغربي، الذي وصف بأنه «جدي وذو مصداقية». وهذا الأمر هو الذي جعل ملك المغرب يقول، في خطاب ذكرى المسيرة الخضراء، إن «الأمم المتحدة أقبرت كل الأطروحات المتجاوزة». وتحوُّل مثل هذا أثار حفيظة الطرف الآخر الذي سعى إلى تقويض هذا التوجه، والعمل بمخطط بديل.

وعوض الانسحاب من الكركرات، كما كان منتظرا، سعى إلى إقامة مخيمات فيها، ثم مراقبة حركة التنقل واستخلاص رسوم العبور، قبل إغلاق الممر البرّي جملة وتفصيلا. وهو في ذلك كان يهدف إلى ضرب سربٍ من الطيور بعثرةٍ واحدة، وعلى الأقل ما يلي: السعي إلى تفنيد تقرير الأمين العام، وقرار مجلس الأمن بخصوص سيادة الهدوء في المنطقة، وإثبات أن الـ«قضية» لم تُقبر، وأن التوتر سيد الواقع. التأكيد أن النزاع هو بين المغرب و«بوليساريو»، وأنه ثنائي، وحله ليس رباعيا. وقف التنقل بين المغرب وجنوبه الأفريقي، بما يشكل عرقلة في وجهه لرسملة فوائد عودته إلى أفريقيا وترصيد هذه الفوائد. وبالتالي حرمانه من الاستفادة من العمل الذي قامت به دبلوماسيته، سواء في الاتحاد الأفريقي أو من خلال فتح دول أفريقية عديدة خصوصا قنصلياتها في العيون والداخلة في الصحراء .. والدليل على ذلك، أن «بوليساريو» قامت بالشيء نفسه، في سنوات 2016/2017/2018، عندما كان المغرب يسعى إلى العودة إلى الاتحاد الأفريقي، وكانت الجزائر تناهض ذلك، أو عند تنظيم القمة الأفريقية حول المناخ. جرّ المغرب إلى رد الفعل، والتدخل من أجل العودة إلى الوضع المنصوص عليه في الاتفاق العسكري رقم 1، وقرار وقف إطلاق النار الساري في المنطقة منذ قرابة ثلاثين سنة، بعد الحرب من 1975 إلى 1991..

ما تم أن المغرب أجرى اتصالاته مع الدولتين المعنيتين في الجوار (موريتانيا وإسبانيا)، وكذا الدول المعنية بالقرار الأممي، الأعضاء في مجلس الأمن. وأعقب ذلك دخول قواته المسلحة لتأمين المعبر في عملية مدنية، يقوم بها الجيش. وكان واضحا أن الجبهة سارعت إلى استغلال ذلك فورا، لإعلان وقف إطلاق النار، والتحلل من المشاركة في العملية السياسية القادمة التي دعا إليها قرار مجلس الأمن. وسارع المغرب إلى التعبير مجدّدا عن تمسكه بقرار وقف إطلاق النار، في مكالمةٍ مع الأمين العام للأمم المتحدة، مع التزامه بالمسار السياسي السلمي. هذا الواقع الدبلوماسي البارد والموضوعي، رافقته حربٌ شعواء من البيانات ومن الفيديوهات حول حروب، لا يبدو أنها تقع في منطقة أخرى من العالم بمثل الضراوة التي ترد في البيانات، وفي القصاصات الصادرة عن الوكالات التابعة للجزائر و«بوليساريو»... سيل من البيانات العسكرية التي تعود بنا إلى سنوات السبعينيات والستينيات. وكان لافتا أن الجيش الوطني الشعبي الجزائري، بعد يومين من التدخل العسكري في الكركرات لتأمين العبور والتنقل، والربط بين موريتانيا والمغرب، نشر فيديو يقول فيه قائده الجنرال سعيد شنقريحة إن «الجزائر هي أقوى دولة في المنطقة»، وإنها قادرة على خوض «حروب على كل الجبهات»، وإن القضية الصحراوية «قضية الماضي والحاضر والمستقبل بالنسبة للجزائر»، مع موسيقى المارش العسكري، واستعراض الصواريخ الباليستية الطويلة الأمد، ومنها ألكسندر الروسي. وكان لافتا أيضا خروج الصحف الجزائرية، كلها تقريبا، بهجوم منسق، تعتبر فيه، ربما لأول مرة بهذا الأسلوب الواضح والشفاف، أن قضية «الصحراء قضية عمق استراتيجي وأمني للجزائر»، وأن من «يقارب من الجزائر سيحترق»، إلى غير ذلك من الأدبيات الحربية الغريبة حقا عن دولةٍ تقول إنها غير معنية بهذا النزاع!

> ترسيم دولة الجزائر، طرفاً أساسياً في المفاوضات، للمرة الثانية على التوالي، تحوّل عميق، لطالما طالب به المغرب
>
> تحوّلت الأطروحة المركزية لدى مجلس الأمن والأمم المتحدة إلى حل سياسي سلمي، براغماتي متوافق عليه من جميع الأطراف

في حقيقة الأمر، هناك مساران: سياسي أممي جديد، يبدو أن المغرب في طوره إلى الفوز به، سيما وأن 85% من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تعترف بجمهورية بوليساريو، وأن 13 دولة من أصل 15 في مجلس الأمن تصوت عليه وتدعم منطلقاته وأهدافه ووسائل تطبيقه. ومسار سياسي متجاوز، جعل «بوليساريو»، والحاضنة الإقليمية لها، في وضع صعب، ليس أمامها سوى تلويحتين، الأولى بالحرب، والثانية بالانسحاب من المسلسل السياسي نفسه. وهو خيارٌ ليس سهلا في وضعية إقليمية وقارّية ودولية متشابكة المعادلات. كما أن قرار الحرب ليس قرارا دائما مستقلا لمن يريده! .. هناك «لاشعور» تاريخي يسير في اتجاهين متناقضين، الأول إيجابي، سنّة الحسن الثاني وواصله خليفته على العرش: العمل بقاعدةٍ خلقيةٍ وسياسيةٍ مفادها بأنه لا يجب دفع الخصم إلى اليأس. ولذلك قبل الملك الراحل أن يوقع اتفاق إطلاق النار في العام 1991 والحرب الأهلية الجزائرية بين الإسلاميين والنظام في أوجها الدموي، ولم يستغلّ الظرف الداخلي للجارة الشرقية من أجل حسم النزاع وقتها في الصحراء نهائيا. وشاهدنا الروح نفسها مع العاهل المغربي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، في دعوته إلى «تشكيل لجنة عليا مشتركة للنظر في القضايا الخلافية بين البلدين»، وإلى «وضع حد للتفرقة والشقاق مع الجزائر».

للأسف، النظام في الجزائر، عند المغاربة، يقرأ الوقائع، من زاوية ضعفه أو ضيقه. في هذه الفترة، وجد في مرض الرئيس عبد المجيد تبون، وغيابه عن بلده، مبرّرا لكي تستدعي من لاشعورها السياسي هذا، كما كتبت صحفها ذلك. والواقع أنه لا علاقة لمرضه بانتظام الأجندة الدولية التي تجعل أكتوبر شهر الصحراء في مجلس الأمن الأممي، والمغرب لم يختر هذا الشهر في تزامنٍ مغرضٍ مع مرض الرئيس. .. وفي وقائع الحياة اليومية، ليست هناك حرب في الصحراء، والميدان يتجه بعيدا عن طبولها، والبيانات هي آخر ما تبقى منها عمليا. لهذا سيكون علينا أن نقول عكس ما قاله نصر بن سيار الليثي الكناني:

الحرب .. آخرها الكلام.

(كاتب مغربي)

أين هي الهوية الوطنية السورية؟

سوسن جميل حسن

يحيل مفهوم الهوية الوطنية إلى فكرة الوطن والوطنية، وهذه مفردات كثيرًا ما تردّدت، وتُردّد اليوم بوتيرة أكبر وحميّة أشد، على مختلف الألسنة السورية، ولا تسلم من أن تكون وسيلة أو مطيّة لركوب موجة الانتماء الحقيقي والأحقية بالوطن، ونزع الشرعية عن الآخر الذي ليس من هويتي أو جماعتي، ونكران الوطن والوطنية عليه، بل نعته بالخائن والعميل. وفي الواقع، لو طرحنا «سؤال عالماشي»، كما كان قبل سنوات طويلة في برنامج الإعلامي السوري مهران يوسف، على عيّنات عشوائية من الشارع السوري، لهالنا حجم الجهل بالمعنى الحقيقي لهذه المفردات ومعانيها ودلالاتها، على الرغم من الحرص الشديد على التفاخر بها وتكرارها حدّ الابتذال.

ما هي الهوية؟ سؤال يبدو بسيطًا، لكنه أكثر تعقيدًا من حصره في جملة واحدة، بما يحمله من بعد فلسفي ومدلول لغوي ومفهوم اجتماعي وثقافي، إلى ما هنالك من فضاءاتٍ يمكن لهذا المفهوم أن يفتح عليها، لكن الهوية تتطلب عناصر يجب أن تتوفر من أجل أن يفصح مفهومها عن ذاته، فهي خصوصية الذات والوعي بها، وما تمتلك من ميزاتٍ فردية، أو لمجموعة بشرية، تجعلها مختلفةً عن الغير، كما للغير تلك الميزات التي تخصه. وإذا كان الوطن، في تعريفٍ بسيط، هو التاريخ والجغرافيا، لأن جغرافيا بلا تاريخ لا تشكل وطنًا، بمعنى أنه الأحداث التي تتراكم مع الزمن، تخص مجموعة بشرية تعيش على بقعة جغرافية محدّدة، فإن هذه المجموعة تحمل هوية وطنية تخصّها وتتمايز بها عن غيرها، تترجم انتماء أفرادها إلى الوطن، فهي تعبر عن كيانٍ تشكله عناصر تنصهر في هذه البوتقة الكبيرة، ويتولّد عنها روح الانتماء إلى الوطن الذي يتجلى بأعتى درجاته بالشعور الوطني أو الوطنية، تلك الرافعة التي تحوّلت إلى سلاحٍ يرفعه السوريون بعضهم في وجه بعضٍ. .. ما الذي أوصل السوريين إلى هذا الدرك من «انعدام الوطنية» المتنامي، عكسًا من تطاول أمد الحرب وانهيار حياتهم إلى درجة الفقر والجوع والتشرّد واللجوء وانعدام المشاريع الفردية والعامة؟ للهوية عناصر عديدة، منها المادي ومنها الثقافي والنفسي والاجتماعي والديني والتاريخي، تتواشج بعضها مع بعض لتشكل الهوية، لكن الهوية تحتاج أيضًا إلى عوامل تحافظ عليها وتبنيها، كالمجتمع والانتماء إلى المكان، والتاريخ والبقعة الجغرافية والنشاط الاقتصادي والحياة العامة والدستور الذي يحكم الكيان، وبموجبه تسن القوانين، ويصون الحقوق ويحدّد الواجبات، وينظم العلاقة بين الفرد والمجتمع، وبينه وبين الدولة والثقافة التي تعتبر المعبّر الأساسي عن الخصوصية التاريخية لمجموعة بشرية، وهي تتميز بصفة التراكمية، يتدخل في صياغتها عبر الزمن الدين والعادات ومنظومة القيم والموروث الشعبي وغيره.

لماذا الهوية السورية، كما تفصح عن نفسها اليوم، متشظية عصابية مضطربة تتقلص باستمرار، لتضيق أكثر كلما تقدم الوقت في الحرب السورية، والأزمة الوجودية التي باتت تهدد الغالبية الساحقة من الشعب بين الداخل بكل مناطقه وبلدان اللجوء، خصوصا في الجوار، حيث يشكلون الكتلة الكبرى من اللاجئين؟ هذه الهوية المضطربة الهشة المتهافتة على عتبات الانتماءات الضيقة، والتي أضاعت طريقها إلى ذاتها، هي نتيجة تراكم انتهاك الكرامة والوعي عقودا، ما نجم عنه فجوة معرفية وروحية، كانت تزداد هوّتها باستمرار، فالهوية على علاقةٍ حيويةٍ ومتينةٍ بالديمقراطية وفكرة العدالة واحترام الفردية والحقوق بكل أشكالها، وهذا ما لم ينعم به الفرد السوري بالشكل المقبول، حتى في المدة القصيرة التي اتسمت ببداية حياة ديمقراطية في منتصف القرن الماضي، انتهت بقيام الوحدة مع مصر. أما ما بعدها فلا يخفى على متابع أو مراقب يريد أن يفهم ويبحث عما خلف الظواهر والسياسة العلنية أو المعلنة، بعيدًا عن الشعارات الرنانة التي تجهر بها الأنظمة. من الطبيعي أن أي جماعةٍ تعيش حالة من التهتك الاجتماعي والانهيار الاقتصادي والاستقطاب السياسي العنيف، فإن هويتها الثقافية تتداعى، فكيف إذا كانت عقودا تعاني من القسر ضمن قالب وحيد، ومن قهر هويات ثقافية لبعض مكونات الشعب؟ لأن الديمقراطية كانت غائبةً بالمطلق عن المجتمع السوري، وعن الممارسة السياسية. وعاش الشعب بمكوناته المختلفة تحت سطوة القمع ومصادرة الحريات، وأهمها حرية الرأي والتعبير، وانتهاك الحقوق، فإن الهويات الضيقة المشحونة بالتنافر بعضها مع بعض، تنتعش اليوم وتطفو على الوجه، مثلما لو أنها الضمان الوحيد لوجودها مدجّجة بأسلحةٍ ترفعها بعضها بوجه بعض، بعصبية قاتلة لكل خطوةٍ تدفع الشعوب في اتجاهٍ صحيحٍ يوصلها إلى ركب الحضارة الإنسانية.

الديمقراطية هي الضامن الأكبر للهوية الوطنية، فمعها يتحقق مبدأ العدالة والمساواة وانعدام التمييز وتكافؤ الفرص وصون الحقوق وسيادة القانون والتداول بالشأن العام حقا للجميع، وتشكيل الأحزاب، بما يسمح به الدستور، وينشَط المجتمع المدني، وتزدهر الثقافات المحلية، وتُصان الحريات، ومنها حرية المعتقد والعبادة والرأي والتعبير، وتحترم الفردية وتصان الحرية الشخصية، وتأخذ مؤسسات الدولة أبعادها، وتمارس واجباتها، ويساهم الجميع في عملية البناء، ويستفيد الجميع من عائدات الدخل، وغيرها من مجالات الحياة العامة والخاصة. انعدام الديمقراطية، وتحكم الطغيان السياسي والاجتماعي والديني في حياة الناس وسلوكهم، واستشراء الفساد والمحسوبيات، وفسح المجال العام لرجال الدين والطوائف وزعماء العشائر، ذلك كله أدّى إلى تراجع الوعي بالهوية الوطنية. وسمّم انتهاك المواطنة الشعور بالوطنية وغيّبه، ثم قضت الحرب على البقية الباقية من هذا الإحساس بالانتماء، وحلّت محلها هوياتٌ ضيقةٌ احتلت مساحة الوعي والضمير، وصارت بديلاً عن الهوية الوطنية، وصار الوطن كطفل دائرة الطباشير القوقازية. ولكن من دون رحمة، تجعل المتشادّين يرأفون به ويخافون من تمزّقه، وهو يتمزّق ويئن أمام أعينهم، ويصير ساحة نزاع واحتلالات ونفوذ، والشعب يقاتل بعضه بعضا، ويحاول كل فريق نزع الشرعية عن الآخر شريكه في الوطن، واتهامه بالخيانة، وبدلاً من تطوّر الهوية كحالة طبيعية لمقدرتها الحياتية، صارت تذوي وتتراجع وتبدو كطفل يشيخ، عاجزة عن أن تكون منتميةً إلى الحضارة الإنسانية وعن الدفع باتجاه المستقبل.

> الهوية السورية، كما تفصح عن نفسها اليوم، متشظية عصابية مضطربة تتقلص باستمرار، لتضيق أكثر كلما تقدم الوقت في الحرب
>
> يتعمق الشقاق بين السوريين في الداخل والسوريين في الخارج، ويتبادلون الاتهامات الجارحة في ما بينهم

توّج وباء كوفيد 19 محنة السوريين، متحالفًا مع تردّي أوضاعهم المعيشية إلى الحضيض، فكرّس الشقاق في ما بينهم، حتى صار يتعمّق بين السوريين في الداخل والسوريين في الخارج، ويتبادلون الاتهامات الجارحة في ما بينهم، وهم في الحقيقة جميعًا يعانون من اضطراب الهوية، فهناك أجيالٌ من السوريين ولدت وتكبر في الخارج، أي أن ركنًا أساسيًا من تشكل هويتها سيعتمد على النوستالجيا والمرويات الشفهية التي يقدّمها الأهل، أو المرجعيات الأخرى التي تتدخل في صياغة وعي جمعي، وهي مرجعياتٌ دينية بالدرجة الأولى، وهم لن يستطيعوا أن يشكّلوا هوية خاصة بهم، إذا لم يندمجوا بالمجتمعات المضيفة، ولن تكون هويتهم السورية سوية أو سليمة، طالما تفتقد إلى التراكم التاريخي فوق الجغرافيا السورية. كذلك صارت معاناة سوريي الداخل قيدًا يلجم عقولهم وأرواحهم في غياب مقومات الحد الدنى للعيش الذي يبقي على الحياة فقط من دون أي اعتبارٍ للكرامة، ولديهم، زيادة على ذلك، جائحة كورونا التي تحصد أرواحهم برخص، كما كان الموت يحصد أرواحهم برخص أيضًا.

يحيلنا المفهوم الفلسفي للهوية إلى اليوم العالمي للفلسفة الذي احتفلت به الأمم المتحدة به في التاسع عشر من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، وأريد من الاحتفالية هذا العام دعوة العالم إلى التأمل في معنى جائحة كوفيد 19، وتوكيد الحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى «التأمل الفلسفي» لمواجهة الأزمات المتعدّدة التي نمر بها. وتحت عنوان «لماذا يوم للفلسفة»؟ يقول منشور الأمم المتحدة: تنبع الفلسفة من الميل البشري الطبيعي إلى أن يكون البشر مندهشين بأنفسهم وبالعالم من حولهم. لكن الواقع يبرهن أن السوريين تجاوزوا الدهشة إلى الذهول، وصاروا ذاهلين عن واقعهم وهويتهم الوطنية، حتى أنهم استهلكوا قولا ردّدوه بمرارة بأن الوطن للأقوياء والأغنياء والوطنية للفقير، ومذهولين من عالمٍ يصرّ على أن هناك ما يهدّد حياة البشرية اسمه فيروس كورونا، وهو يحصد الأرواح أمام عيونهم، بينما صارت معركتهم المصيرية العظيمة مع رغيف الخبز، والعالم لم يندهش بمحرقتهم وقتلهم وتهجيرهم.

يقول اليوم العالمي للفلسفة إنها توفر الأسس المفاهيمية للمبادئ والقيم التي يقوم عليها سلام العالم: الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة والمساواة، لا تشكل أهمية بالنسبة إليهم، وليسوا مشغولين بمفهوم الهوية الوطنية، لكنهم جاهزون أمام أي حدث للتراشق بالخيانة وانعدام الحس الوطني، حتى في تداول خبر وفاة الوزير وليد المعلم، اختلفوا في جواز الرحمة عليه أم عدمه، وجعلوه معيارًا للوطنية.

(كاتبة سورية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads